

إعفاء «مستشفيات الضمان» من التصويت التراكمي

علمت «الأنباء» أن اتفاقاً تم بين مسؤولي وزارة التجارة وشركة مستشفيات الضمان الصحي لتعديل بعض بنود عقد تأسيس الشركة وذلك خلال اجتماعها الخميس الماضي. وأضافت المصادر أن أبرز ما تم الاتفاق عليه أن يكون العقد متفقاً مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وأن يكون للشركة هيئة للرقابة الشرعية. وسمحت الوزارة للشركة بإجراء عملية انتخاب الأعضاء بالنظام القديم وليس بنظام التصويت التراكمي.

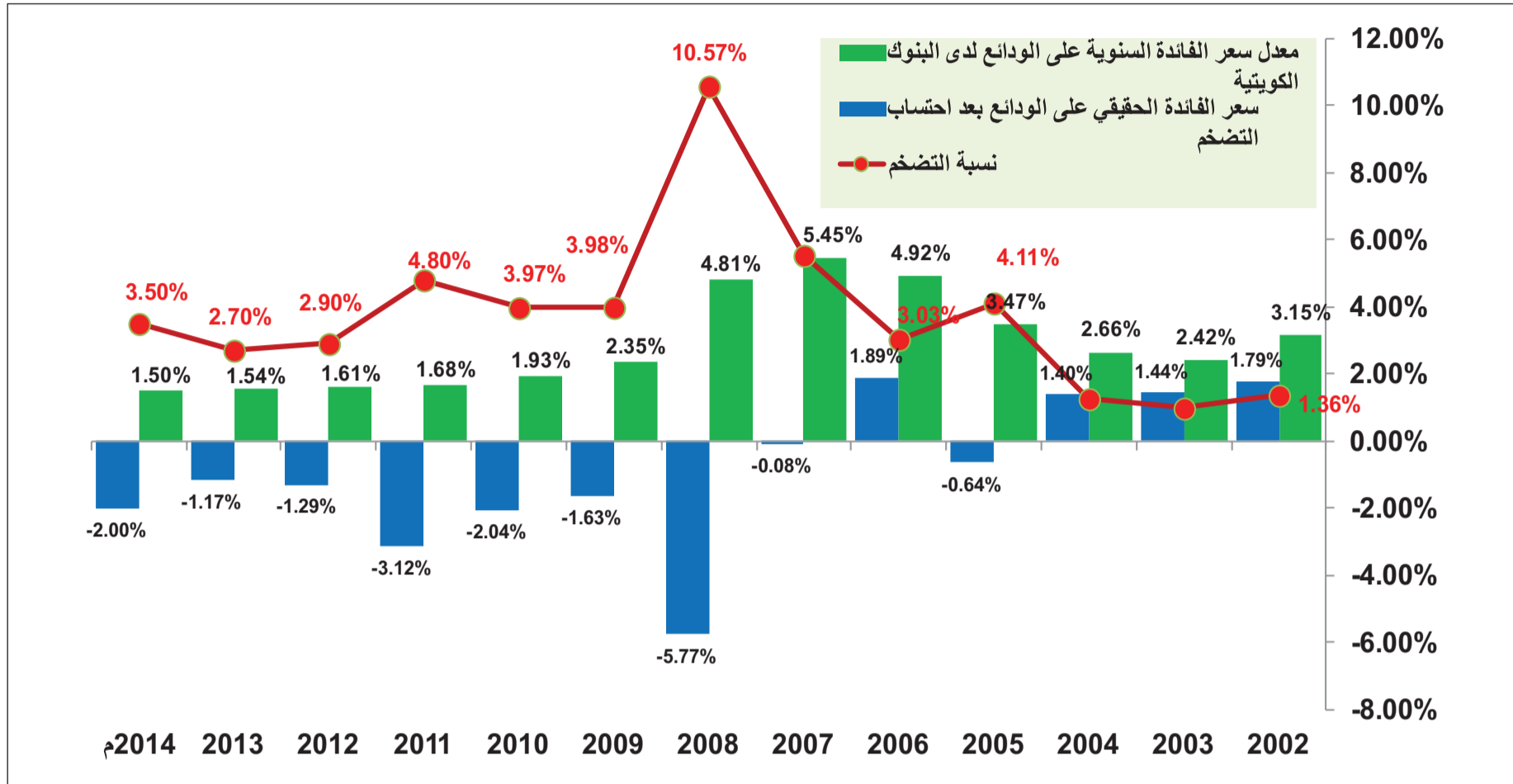
عاطف رمضان

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

التضخم يرتفع ويضغط على القيمة الحقيقية للودائع وسط فائدة منخفضة جدا

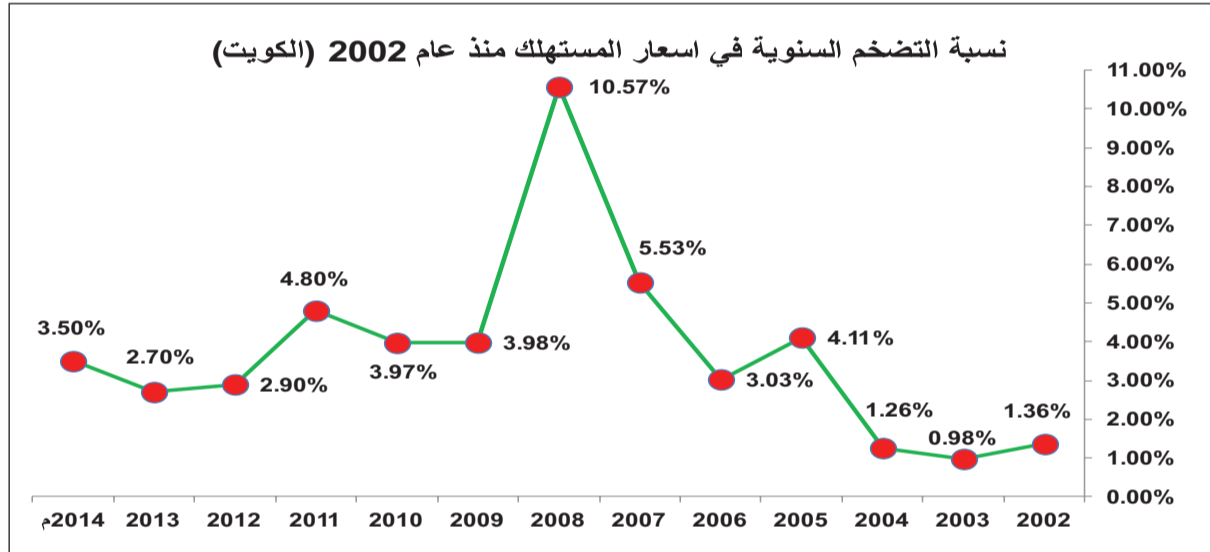
أيها المودعون.. عوائد الوديعة تتناقص سنة بعد أخرى



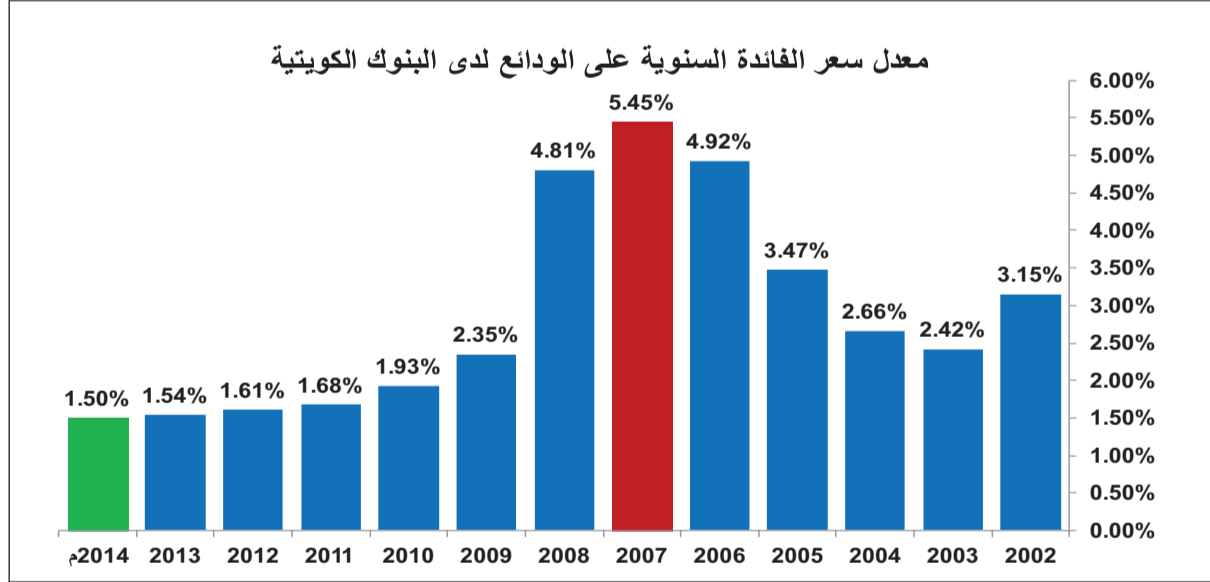
حان وقت البحث عن فرص استثمارية خارج الوديعة بانتظار ارتفاع الفائدة

يتبين من التحليل أن أسعار الفائدة على الودائع ونسبة الفائدة على القروض وسعر الخصم جميعها في أدنى مستوياتها حالياً وخلال الفترة (2002-2014) وكذلك نسبة التضخم في مستويات مقبولة، حيث من المتوقع أن تسجل 3.5% خلال السنة الحالية، ولكن عند مقارنتها مع معدل أسعار الفائدة على الودائع البالغ 1.5%، يتبين أنها تشكل عامل ضغط على القيمة الحقيقية والقدرة الشرائية لودائع القطاع الخاص والتي بدورها سجلت أعلى مستوياتها على الإطلاق ونقطت حاجز الـ 32 مليار دينار كما في نهاية مارس 2014 غير آبهة بأسعار الفائدة المتدنية، والسبب الرئيسي يتلخص في انخفاض شهية المودعين والمستثمرين للمخاطر والخوف من تقلب أسعار الأوراق المالية والعقار واعتبار الودائع الملاذ الآمن في ظل قانون ضمان الودائع الخاص

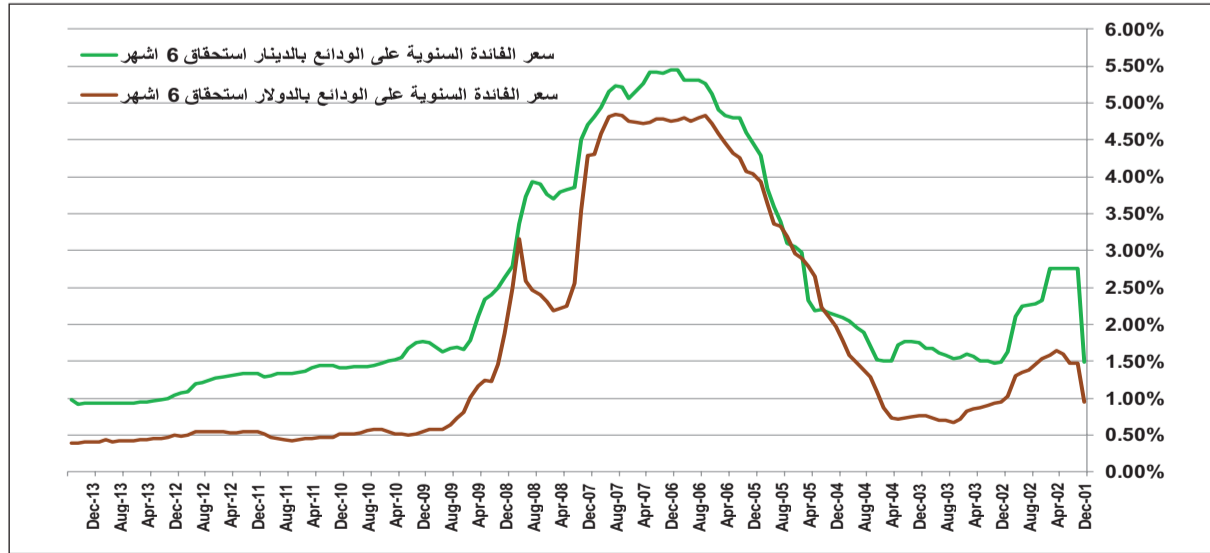
الفائدة تنخفض منذ بداية الأزمة يقابلها ارتفاع ودائع القطاع الخاص بـ 52%



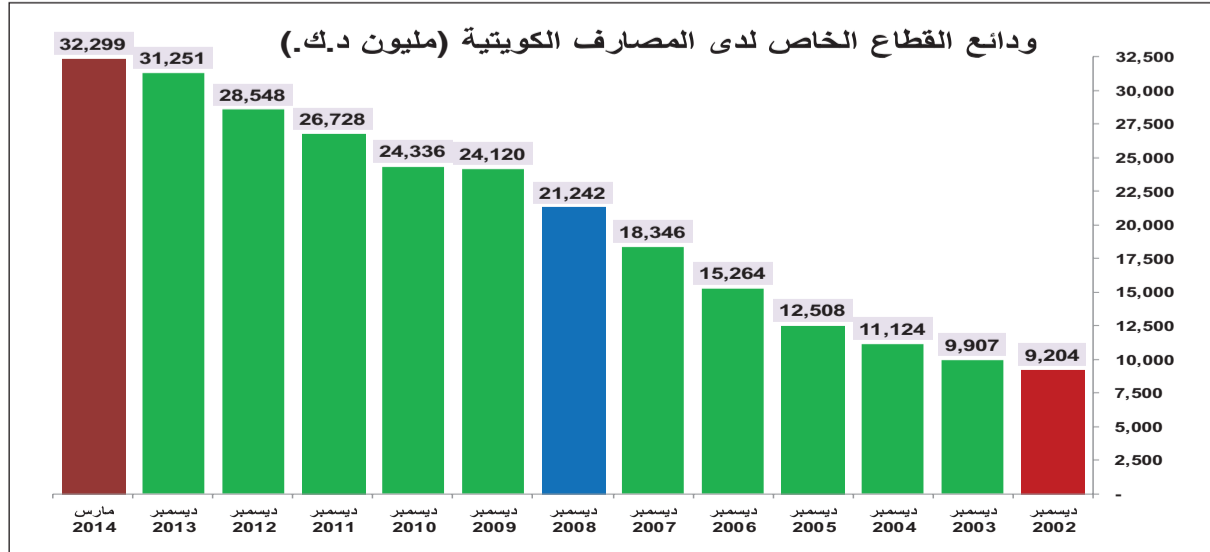
يعادل ارتفاعاً قدره 11 مليار دينار) وتسجل 32.3 مليار دينار نهاية مارس 2014 وترافق ذلك مع انخفاض في معدل أسعار الفائدة على الودائع من 5.45% في عام 2007 إلى 1.54% في عام 2008 لتصل إلى 1.54% خلال عام 2013، ومن المتوقع أن تسجل أسعار الفائدة السنوية على الودائع معدل 1.50% خلال عام 2014. فقاانون ضمان الودائع الذي صدر عقب الأزمة المالية في عام 2008 والتذبذب في أداء أسواق الأسهم والأصول المالية والعقارية وانخفاض شهية المستثمرين للمخاطر وحرص المودعين للحفاظ على مدخراتهم وودائعهم نتيجة فقدان الثقة بأسواق المال وما نتج عنها من خسائر فادحة، دفعت الودائع إلى أعلى مستوياتها وهي في نمو مستمر منذ عام 2008 على الرغم من أسعار الفائدة المتدنية والتي قد تستمر حتى نهاية عام 2015. وكذلك ودائع القطاع الخاص في نمو مستمر منذ عام 2002 حين بلغت 9.2 مليارات دينار وتضاعفت 3 مرات ونصف المرة (نسبة نمو تخطت الـ 250%) خلال فترة الـ 13 سنة الأخيرة.



عكس ذلك فإن ودائع القطاع الخاص في ارتفاع مستمر خلال الـ 15 سنة الماضية، على الرغم من التراجع الحاد في أسعار الفائدة على الودائع بالدينار والدولار لجميع فترات الاستحقاق، إلا أن ودائع القطاع الخاص في نمو ملحوظ منذ عام 2008 حين سجلت 21.2 مليار دينار لترتفع بنسبة 52% (أو ما يعادل ارتفاعاً قدره 11 مليار دينار) وتسجل 32.3 مليار دينار نهاية مارس 2014 وترافق ذلك مع انخفاض في معدل أسعار الفائدة على الودائع من 5.45% في عام 2007 إلى 1.54% في عام 2008 لتصل إلى 1.54% خلال عام 2013، ومن المتوقع أن تسجل أسعار الفائدة السنوية على الودائع معدل 1.50% خلال عام 2014. فقاانون ضمان الودائع الذي صدر عقب الأزمة المالية في عام 2008 والتذبذب في أداء أسواق الأسهم والأصول المالية والعقارية وانخفاض شهية المستثمرين للمخاطر وحرص المودعين للحفاظ على مدخراتهم وودائعهم نتيجة فقدان الثقة بأسواق المال وما نتج عنها من خسائر فادحة، دفعت الودائع إلى أعلى مستوياتها وهي في نمو مستمر منذ عام 2008 على الرغم من أسعار الفائدة المتدنية والتي قد تستمر حتى نهاية عام 2015. وكذلك ودائع القطاع الخاص في نمو مستمر منذ عام 2002 حين بلغت 9.2 مليارات دينار وتضاعفت 3 مرات ونصف المرة (نسبة نمو تخطت الـ 250%) خلال فترة الـ 13 سنة الأخيرة.



تطور أسعار الفائدة على الودائع ونسبة التضخم على الرغم من بقاء نسبة التضخم في أسعار المستهلك عند مستويات مقبولة، إذ من المتوقع أن تتراوح بين 3% و3.5% خلال عام 2014 مقارنة مع 2.9% خلال عام 2013، إلا أن أسعار الفائدة المتدنية على الودائع والتي من المتوقع أن تسجل 1.50% خلال العام الحالي تنتج عنها نسبة فائدة حقيقية بالسالب (أسعار الفائدة على الودائع مخصوماً منها نسبة التضخم - Real Interest Rate) تجعل الودائع غير مجدية العائد بالنسبة للمودعين وبالتالي فإن القيمة الشرائية الحقيقية للودائع والمخدرات في انخفاض، وهذا ما يؤثر على ثروات المودعين والقدرة الشرائية للودائع في ظل بقاء أسعار الفائدة منخفضة منذ عام 2009 وتراوح التضخم بين 4.8% و2.7%، والبديل في تلك الحالة هو التوجه إلى الاستثمار في الأوراق المالية والعقارات وصناديق الاستثمار، وذلك تعويضاً عن الخسارة الناتجة عن أسعار الفائدة المنخفضة والتضخم.



ما أسعار الفائدة الحقيقية؟

يطرح من أسعار الفائدة على الودائع نسبة التضخم وتنتج عنها أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع وهي حالياً بالسالب في ظل أسعار الفائدة المتدنية وعلى الرغم من انخفاض نسبة التضخم.

صندوق كامكو العقاري للعوائل
KAMCO Real Estate Yield Fund

يسر شركة كامكو (شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول) الإعلان عن بدء الإكتتاب في صندوق كامكو العقاري للعوائل والذي يهدف إلى الاستثمار في القطاع العقاري بشكل مباشر وغير مباشر بغرض شراء وبيع وتاجير العقارات.

- نوع الصندوق: صندوق استثمار عقاري
- عملة الصندوق: دولار أمريكي
- مدير الصندوق: شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول ش.م.ك (مقفلة) "كامكو"
- الحد الأدنى للاشتراك: 5,000 وحدة
- القيمة الاسمية للوحدة: 10 دولار أمريكي عند التأسيس
- جهة الإشراف: هيئة أسواق المال في دولة الكويت
- الأسواق المستهدفة: دول مجلس التعاون الخليجي و/أو دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط
- العائد المتوقع: من 6% إلى 9%
- التوزيعات المستهدفة: ربع سنوية

يظل باب الإكتتاب مفتوحاً حتى نهاية عمل يوم الأحد الموافق 29 يونيو 2014

التسجيل لجميع الجنسيات

للاستفسار:
185 26 26

إدارة العملاء والتسويق
داخلي: 1527 - 1511 - 1566 - 1504 - 1311

KAMCO
كامكو
kamconline.com